الصراع السياسي في اليمن وتأثيره على باب المندب

د. سمير هادي الشكري
تدريسي في الجامعة الاسلامية / فرع بابل قسم القانون

تاريخ الاستلام : 28-02-2021
تاريخ القبول : 09-03-2021

الملخص:

اليمن بلد ذو أهمية استراتيجية يقع في شبه الجزيرة العربية مطلاً على مضيق باب المندب ويتمتع بإمكانات اقتصادية هائلة بفضل قوته العاملة الكبيرة وخطه الساحلي الطويل وموارده الزراعية والهيدروكربونية.

اذ تعدّ منطقة البحر العربي ومقترباها الاستراتيجيان، مضيق هرمز وباب المندب، منطقة حيوية جداً للسابلة البحرية الدولية، حيث تمر عبرها غالبية خطوط الإبحار التجارية والحربية الدولية، لم تتصدّر هذه المنطقة بأهميتها الاستراتيجية الدولية حديثاَ، بل كانت هكذا على الدوام، فعلى الرغم من أن افتتاح قناة السويس، منتصف القرن التاسع عشر، أسهم في زيادة وتيرة التجارة الدولية، وتقصير المسافة البحرية بين أوروبا والهند والشرق الأقصى، إلا أن ذلك لم يكن إلا تعزيزاً لأهمية استراتيجية متوارثة منذ القدم، فالمشرق العربي ليس إلا نقطة بؤرية في خطوط العلاقات الثقافية والتجارية، من حيث كونه منطقة لتقاطع الطرق بين الشرق والغرب.

وقد تم النظر إلى النقط البؤرية على خطوط الإبحار العالمية باعتبارها نقاط اختناق، خصوصا بالنسبة للصادرات النفطية التي تعد الأهم والأخطر في الوقت الراهن، باعتبار أن منطقة الخليج العربي هي المصدّر الرئيس لإمدادات الطاقة في العالم، نظراً لمرور 61% من إمدادات الطاقة العالمية، أي ما يعادل 58.9 مليون برميل في اليوم من أصل 96.7 مليون برميل هو إجمالي الطلب العالمي على الطاقة.

كلمات افتتاحية: القانونية والاستراتيجية، باب المندب، الصراع السياسي، الحوثين.

Political Conflict in Yemen and its Impact The on Bab al-Mandab

Dr. Samir Hadi Al-Shukry
E.mail:Sanajaf1999@gmail.com

Receipt date: 2021-02-28
Date of acceptance: 2021-03-09

Abstract

Yemen is a country of strategic importance located in the Arabian Peninsula, overlooking the Bab al-Mandab Strait, and enjoying enormous economic potential thanks to its large workforce, long coastal line, and its agricultural and hydrocarbon resources.

As the Arab Sea region and its two strategic approaches, the Strait of Hormuz and Bab al-Mandab, is a very vital area for the international maritime port, through which most of the international commercial and military shipping lines pass through it. This region has not recently led with its international strategic importance, rather it has always been so. The Suez Canal, in the middle of the nineteenth century, contributed to increasing the pace of international trade and shortening the maritime distance between Europe, India and the Far East. However, this was only an enhancement of the strategic importance inherited from ancient times. The Arab East is only a focal point in the lines of cultural and commercial relations, from As it is a crossroads between East and West.The focal points on global sailing lines were viewed as bottlenecks, especially for oil exports, which are the most important and dangerous at the present time, given that the Arab Gulf region is the main source of energy supplies in the world, given the passage of 61% of global energy supplies, i.e. what Equivalent to 58.9 million barrels per day out of the 96.7 million barrels total global energy demand.

Keywords: legal and strategic، Bab al-Mandab، political conflict، The Houthis

المقدَّمة

أن مضيق باب المندب يحتلّ المرتبة الرابعة بعد مضايق هرمز ومالاقا وقناة السويس، وبما نسبته 4.8% من إجمالي تجارة البترول الدولية لعام 2016، كما أن هناك علاقة متبادلة بين مضيقي هرمز وباب المندب من ناحية اتجاه خطوط النقل البحري للإمدادات النفطية العابرة من منطقة التصدير الأساسية في الخليج العربي وإلى أوروبا خصوصا، ويتبادل مضيق باب المندب التأثير على نسبة الحمولة مع ممر رأس الرجاء الصالح، حيث ستوجه نسبة لا بأس بها من الحمولات باتجاه رأس الرجاء الصالح، في حالة حدوث ما يعيق الملاحة عبر باب المندب أو قناة السويس، كما تعتمد نسبة التجارة النفطية العابرة على حالة عقود التوريد النفطي (أو الغاز المسال مع أوروبا شمالاً وجنوباً، والولايات المتحدة الأميركية عبر مضيق جبل طارق).

تمثّل الحرب اليمنية الحالية أوجهاً متعدّدة من المواصفات والخصائص، فهي حربٌ بالإنابة بين إيران التي يمثل الحوثيون وجهها وأداتها في المنطقة والعربية السعودية التي لجأت إلى تحالف عربي وإسلامي، لإنهاء الحوثيين منذ 2015، من دون تحقيق أي نجاح حتى وصل الأمر بالحوثيين إلى تهديد الرياض بضربات صاروخية، ناهيك عن استهداف معظم القواعد الجوية والمعسكرات في المنطقة الغربية والجنوبية الغربية.

يستهدف العمل العسكري الحوثي، إرباك الحكومة اليمنية والمملكة العربية السعودية التي تدعمها، على كل مسارح العمليات المفتوحة بين الطرفين براً وبحراً وجواً، لكن المعروف والمعترف به دولياً وعلى نطاق واسع، أن الحرب في اليمن التي أطلقتها السعودية ضد الحوثيين حرب بالإنابة تخوضها السعودية وإيران مباشرة أو عبر أطراف ثالثة، ويقوم الحوثيون في اليمن، مهما كانت دوافعهم من المجابهة بالقتال مع السعودية ودول الخليج الأخرى بالنيابة عن إيران.

الحرب الأهلية اليمنية يعد من ضحاياها المواطن اليمني والأمن القومي العربي الذي أضحى كالمنخل الممزّق، فيه من الثقوب والشقوق أكثر مما فيه من الروابط، ان الخاسر الوحيد هو الشعب اليمني ووحدة بلدهم وللحفاظ على الأمن القومي العربي في باب المندب، لا بد من إنشاء قوة واجب بحرية قتالية في باب المندب، لممارسة حق الزيارة والتفتيش. ومن اجل انهاء الصراع القائم في اليمن والتوصل لحل يرضي جميع الاطراف ، يجب قيام طرفي النزاع بأبداء المرونة والنوايا الحسنة اتجاه كل منهما ، والجلوس على طاولة المفاوضات دون شرط او قيد مسبق من اجل الحفاظ على اللحمة الوطنية للشعب اليمني وعدم تهميش للحوثيين الذين يشكلون نسبة كبيرة من المجتمع اليمني وترعى الامم المتحدة هذه المفاوضات على شرط ان تراعى في المفاوضات سياسة الربح والخسارة لكون الوحدة الوطنية وامن المنطقة له تأثير عليها نتيجة لهذا الصراع.

يتكون البحث من مقدمة ومبحثين ، تناول المبحث الأول فيها : الاهمية القانونية والاستراتيجية لباب المندب، والمبحث الثاني الصراع السياسي في اليمن . ثم انهينا البحث بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فضلا عن أهم التوصيات التي يمكن تقديمها لكي يستفيد منها اصحاب الشأن السياسي.

تعدّ منطقة البحر العربي ، منطقة حيوية جداً للسابلة البحرية الدولية، مضيق باب المندب، حيث تمر عبرها غالبية خطوط الإبحار التجارية والحربية الدولية ، اذ اخذت هذه المنطقة أهميتها الاستراتيجية الدولية حديثاَ، خاصة بعد افتتاح قناة السويس، منتصف القرن التاسع عشر، أسهمت في زيادة التجارة الدولية ، وتقصير المسافة البحرية بين أوروبا والهند والشرق الأقصى.

إلا أن ذلك لم يكن إلا تعزيزاً لأهمية المنطقة استراتيجيا ، فالمشرق العربي ليس إلا نقطة بؤرية في خطوط العلاقات الثقافية والتجارية، من حيث كونه منطقة لتقاطع الطرق بين الشرق والغرب، وقد تم النظر إلى النقط البؤرية على خطوط الإبحار العالمية باعتبارها نقاط اختناق، خصوصا بالنسبة للصادرات النفطية التي تعد الأهم والأخطر في الوقت الراهن، باعتبار أن منطقة الخليج العربي هي المصدّر الرئيس لإمدادات الطاقة في العالم، نظراً لمرور 61% من إمدادات الطاقة العالمية، أي ما يعادل 58.9 مليون برميل في اليوم من أصل 96.7 مليون برميل هو إجمالي الطلب العالمي على الطاقة.

هذا الموقع الحيوي اعطى لليمن اهمية وكانت موضع استقطاب للمطامع الاستعمارية المتمثلة بالبريطانية والبرتغالية والفرنسية بالسيطرة على الدول المطلة على البحر الاحمر ، اذ سيطرت القوات البريطانية على اليمن ، وقيام نظام الحكم للأمام يحى الزيدي ، وفي السادس والعشرين من ايلول عام 1962 اسقاط النظام الامامي وقيام النظام الجمهوري ،اذ انتزعت الحكم من الاسرة الهاشمية ليصبح في متناول القبائل اليمنية ، مثل اسرة ال الاحمر وال لحم والارياني .

وفي ثمانياتنا القرن الماضي شهد اليمن نوعا من الانتشار لحركة الاخوان المسلمين ، بشكل عام في المناطق الزيدية بشكل خاص، وهو ما استفز المراجع الزيدية في اليمن، الذين شعروا بانحسار وتلاشي مذهبهم الذي حكم اليمن معظم فتراته التاريخية، وهذا ما شكل بؤرة لصراع طائفي في اليمن مستقبلا ،

مما ادى لقيام حركة الحوثيين للفت انظار الحكومة لهم ومدى الظلم الذي لحق بهم لكونهم اتباع المذهب الزيدي .

- أهمية البحث :

تتجسد أهمية هذا البحث بالاتـي :

1. الحاجة الى معرفة وتحديد مشكلة الصراع السياسي في اليمن .
2. أهمية دراسة مضيق باب المندب جغرافيا وبيان اهميته في الملاحة البحرية دوليا.
3. الحاجة الى معرفة القانون الدولي للملاحة في مضيق باب المندب وتاثير الصراع السياسي في اليمن على اكبر ممر دولي في منطقة البحر العربي.
4. ضرورة تحديد نشات الحوثيين كقوة سياسية فاعلة في المجتمع اليمني ، لانهم جزء من مكونات الشعب اليمني الذي يتميز بكونه شعب عريق وله عادات وتقاليد .
5. أهمية معرفة تحديد التزام الحكومة اليمنية في التوصل لحل النزاع الذي اتخذ شكلا طائفيا بالمنطقة.

-مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث على الرغم من وجود كثير من الروابط التاريخية والثقافية والدينية للمجتمع اليمني، وما تتمتع به المنطقة.

من اهمية استراتيجية ، إلا أن هنالك عدداً من المشاكل تلقي بظلالها على التعايش السلمي للشعب اليمني ، وتأثير الصراع السياسي على سلامة الملاحة البحرية في مضيق باب المندب والحفاظ على الوحدة الوطنية .

-الفائدة المتوخاة من البحث :

يمكن إجمال أهم الفوائد التي نتوقع تحقيقها من بحث هذا الموضوع ، هي بما يأتي :

1. يعد مضيق باب المندب من الممرات البحرية المهمة في المنطقة ولها تاثير كبير على الملاحة الدولية .

2. تسليط الضوء على نشوء الحوثيين كحركة مؤثرة في المجتمع اليمني ،نتيجة السياسة التي اتبعتها الحكومة اتجاه اتباع المذهب الزيدي .

3. تقديم المقترحات أو بدائل الحلول لمعالجة مشكلة الصراع السياسي بين الحكومة والحوثيين في اليمن.

4.تاثير تدخل الدول الاقليمية في نشؤ الصراع اليمني ،وفشل المفاوضات لحل المشكلة .

-منهج البحث :

لقد اعتمدنا المنهجين التحليلي والمقارن في هذا البحث لكونهما اكثر ملائمة مع طبيعة الموضوع .

-هيكلية البحث :

على أساس ما تقدم ، يمكن تقسيم هيكلية موضوع هذا البحث، على مقدمة ومبحثين ، تناول المبحث الأول فيها : **الاهمية القانونية والاستراتيجية لباب المندب،** والمبحث الثاني **الصراع السياسي في اليمن .** ثم انهينا البحث بخاتمة تضمنت أهم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها فضلا عن أهم التوصيات التي يمكن تقديمها لكي يستفيد منها لأصحاب الشأن السياسي.

المبحث الاول :الاهمية القانونية والاستراتيجية لباب المندب

يوجد في العالم اكثر من 100 ممر مائي ذات عرض لا يزيد على 40 كيلومتر ، واذا رتبنا هذه الممرات تنازليا على اساس عدد السفن العابرة ، وحجم البضائع المنقولة والطرق البديلة وكثافة الاستخدامات العسكرية والابعاد الجغرافية وكثافة الاستخدامات العسكرية والابعاد الجغرافية (الطول والعرض)، لوجدنا الممرات المائية الاربعة الموجودة في الشرق الاوسط لها اهمية غير عادية من بين جميع الممرات المائية ال100، وتعد هذه الممرات البوابات التي يمكن النفاذ منها الى العالم العربي وما جاوره، فمضيق هرمز وباب المندب هي من ضمن العشرة ممرات الاولى في العالم (يونس ، 2017:ص133). اذ تمتاز بتأثيرها على الوضع الجيوبولتيكي على المستوى المحلي والعالمي مما اعطى اهمية كبرى لهذا الممر المائي الحيوي ، فالوجود العسكري المكثف للقوى العالمية بالقرب من هذه الممرات ، فان ما يخشى منه وقوع الصدام بين القوى العظمى والتنافس للسيطرة على هذه الممرات.

ان القانون الدولي للبحار الذي حدد البحر الاقليمي للدول الساحلية 12 ميلا بحريا، قد ساعد على ان تكون جميع الممرات الدولية ضمن البحار الاقليمية للدول المحيطة بهذه الممرات ، لأبعاد الدول عن السيادة الكلية على هذه الممرات ، وقد جاءت المادة 38 من معاهدة الامم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، لتزيل مخاوف الدول الكبرى حيث اعطت حق المرور في الممرات لجميع الدول دون استثناء (الحاج حمود ، 2008:ص169).تم تقسيم المبحث الى مطلبين:

المطلب الاول: ماهية مضيق باب المندب

هو التسمية العربية التي تطلق على الخانق المائي الذي يصل بين البحر الأحمر، آخر بحار المحيط الهندي الشمالية، وخليج عدن، أحد خلجان البحر العربي، أحد أهم بحار المحيط الهندي من الناحيتين، التجارية والاستراتيجية. أخذت هذه التسمية، وفق الروايات الأسطورية العربية، من النياح الذي كانت تقوم به نساء البحارة اليمنيين المفقودين العابرين من اليمن وإليه (العتابي، 2008:ص65).

من الناحية الجيولوجية، تكوّن المضيق والبحر الأحمر بواسطة الحركة التكتونية العظمى التي حصلت في الحقبة الجيولوجية الثالثة أنتجت التصدع الأعظم من سفوح جبل الشيخ عبر وادي الأردن فوادي عربة فالبحر الأحمر ومضيق باب المندب فوادي الشق الأعظم عبر القرن الأفريقي، وقد تسبب عن هذه الحركة الجيولوجية انفصال شبه الجزيرة العربية عن قارة أفريقيا يقع المضيق بين الإحداثيات (40'12028" شمالاً، 19'43019" شرقاً) ، تبلغ المسافة بين ضفتي المضيق، الشرقية على البر اليمني، والغربية على البر الأفريقي (جيبوتي)، 30 كم (20 ميلا) تقريبا من رأس منهالي، في الساحل الآسيوي إلى رأس سيّان في جيبوتي على الساحل الأفريقي ، تقع جزيرة بريم (مَيّون) التابعة لليمن في مدخل المضيق الجنوبي الشرقي.

ويترتب على وجودها على مدخل المضيق من خليج عدن تقسيم القناة الملاحية إلى اتجاهين رئيسيين، الشرقية الأقرب إلى البر اليمني وتسمّى باب إسكندر، وهي بعمق 30 متراً وبعرض 3 كيلومترات (1.6 ميلاً بحرياً)، أما القسم الغربي المتاخم للسواحل الأفريقية فهو الأعرض والأعمق، حيث يبلغ عرض القناة الملاحية نحو 23 كيلومتراً (نحو 12.7 ميلاً بحرياً) وتشاطئه جزر السوابع الجيبوتية. ويتميز المضيق بتيارين متعاكسين بين القناتين، وبمسربٍ للتيارات المائية من البحر الأحمر وخليج عدن وإليهما. أن مضيق باب المندب يحتلّ المرتبة الرابعة بعد مضايق هرمز ومالاقا وقناة السويس، وبما نسبته 4.8% من إجمالي تجارة البترول الدولية لعام 2016، ويمثل مضيق هرمز المرتبة الأولى بحصة نسبتها 18%، كما أن هناك علاقة متبادلة بين مضيقي هرمز وباب المندب من ناحية اتجاه خطوط النقل البحري للإمدادات النفطية العابرة من منطقة التصدير الأساسية في الخليج العربي وإلى أوروبا خصوصا. ويتبادل مضيق باب المندب التأثير على نسبة الحمولة مع ممر رأس الرجاء الصالح، حيث ستوجه نسبة لا بأس بها من الحمولات باتجاه رأس الرجاء الصالح، في حالة حدوث ما يعيق الملاحة عبر باب المندب أو قناة السويس، كما تعتمد نسبة التجارة النفطية العابرة على حالة عقود التوريد النفطي أو الغاز المسال) (LNG مع أوروبا شمالاً وجنوباً، والولايات المتحدة الأميركية عبر ومضيق جبل طارق، كان المضيق وما زال من أهم الممرات البحرية الحاكمة على سابلة التجارة البحرية بين الشرق والغرب، وقد توارثت السيطرة على الملاحة فيه الامبراطوريات الملاحية التاريخية التي ما زال بعضها موجودا في المضيق، كما الحال مع البحرية الفرنسية في ميناء جيبوتي، وبريطانيا التي وُجدت في ميناء عدن حتى عشية الانسحاب البريطاني مما سمّي شرق السويس، والذي منحت محميات الجنوب العربي ومستعمرة عدن الاستقلال تحت مسمى جمهورية جنوب اليمن الديمقراطية الشعبية التي رحبت بالوجود السوفييتي فيها، حتى إعادة الوحدة اليمنية وانهيار الاتحاد السوفييتي السابق (1991) الذي رسخ وجوده في موانئ إثيوبيا، عصب ومصوع وأرخبيل دهلك، قبل أن ينسحب عشية استقلال إريتريا عن إثيوبيا، وتملّكها السيادة على الساحل والأرخبيلات المتاخمة. وكان الأميركيون يوجدون فعليا في أرخبيل دهلك إبّان الحرب العالمية الثانية، ثم عادوا وبقوة من خلال قيادة تشكيل أفريقيا الاستراتيجية الأميركية، وتتمثل إيران بحضور مميز في أرخبيل دهلك، ولدولة الإمارات تسهيلات بحرية في ميناء عصب، وتعد تركيا آخر الحاضرين في مسرح عمليات البحر الأحمر

ومقترباته ، من خلال حصولها على تسهيلات بحرية ولوجستية في جزيرة سواكن، مقر الوالي العثماني سابقاً لولاية حبش، أما إسرائيل فلم تغب عينها يوماً عن المضيق وأهميته . تتحكّم في مضيق باب المندب، في نهايتيه الشمالية الغربية والجنوبية الشرقية، جملة من الجزر والأرخبيلات، تتقاسمها الدول المطلة على المضيق ومقترباته ، وهي اليمن وجيبوتي، دولتا الإطلال المباشر، وإريتريا التي تشرف على المضيق من شماله الغربي. وأهم هذه الجزر والأرخبيلات:

1.أرخبيل دهلك وجزر فاطمة:

يعد هذا الأرخبيل ، الذي يقع على الزاوية الجنوبية الغربية من البحر الأحمر والذي تمتلكه

إريتريا، من أكثر الأرخبيلات والجزر تأثيراً على الملاحة في باب المندب والبحر الأحمر، وله تأثير

خطير على الأمن الإقليمي، لأسباب أهمها:

أ. استعداد حكومة إريتريا لتأجير جزر من الأرخبيل لقوى أجنبية، وقد تردد اسم إسرائيل وإيران والإمارات، مستفيدين من هذا الميل، وقد سبق وأقام الاتحاد السوفييتي السابق قاعدة بحرية متطورة على جزيرة دهلك .

ب. العدد الكبير الذي يحتويه هذا الأرخبيل من الجزر (1500 جزيرة صغيرة غالبها غير مأهول)، ما يساعد على الاختفاء عند عمليات القرصنة .

ج. مساعدة الأعماق على التقرب والملاحة .

د. يتيح هذا الأرخبيل لإريتريا أو لمستأجري الجزر الإمكانية الكاملة في التدخل في سلامة سابلة المواصلات البحرية.

ومن هنا، يُستدعى الدور الإسرائيلي الموثق، نتيجة ما أعلن عن تأجير إسرائيل جزرا في الأرخبيل من حكومة رئيس إريتريا، أسياس أفورقي، فور استقلال إريتريا عن الحبشة.

هـ. تبعاً لذلك، أدركت السعودية أخيرا، وبعد ضياع فرص كثيرة للتأثير، أهمية إريتريا وملكيتها الأرخبيل المهم، فدعت أفورقي إلى زيارة عمل للتباحث معه، على ما يبدو، حول قضايا أمنية واستراتيجية واقتصادية مهمة .

2.أرخبيل زقر وحنيش وقمران:

أرخبيل مهم، تعود ملكيته لليمن، يقع مقابل أرخبيل دهلك وإلى الشمال منه، تنازعت إريتريا اليمن على ملكية جزر زقر وحنيش واحتلت الجزيرة الكبرى عام 1996، وأحيل النزاع إلى التحكيم لدى محكمة العدل الدولية في لاهاي التي حكمت بعائدتيه الجزر لليمن . يعدّ هذا الأرخبيل وجزره نقطة انطلاق مهمة للحوثيين الآن للتأثير الجدّي على الملاحة في البحر الأحمر، وفي مضيق باب المندب تحديداً، ما يؤشّر على الخطأ الاستراتيجي الكبير الذي ارتكبه المخططون السعوديون وحلفاؤهم بترك هذه المناطق التي كان يسهل السيطرة عليها في بدء العمليات.

3. **جزيرة بريم (ميون):** تقع في مدخل المضيق الجنوبي الشرقي، وتقسم القناة الملاحية إلى قناتين، شرقية هي باب إسكندر، وهي الأقل عمقاً، وغربية، وهي الأكثر عمقاً، وتستخدم للإبحار التجاري والحربي الدولي على نطاق واسع .

4.جزر السوابع الجيبوتية:

جزر صخرية غير مأهولة، متتابعة باتجاه المضيق، يمكن أن تستخدم نقاط ترصد وكمائن لقوات غير نظامية. ينبغي الأخذ في الاعتبار الوجود الفرنسي في قاعدة جيبوتي البحرية، وأن جيبوتي مقر

لقيادة أفريقيا الاستراتيجية الأميركية المستحدثة عام 2007، لتغطي منطقة القرن الأفريقي والقارة الأفريقية .

5.جزيرة سقطرى:

تشكل الجزيرة الأكبر من أرخبيلٍ بالاسم نفسه، تقع في خليج عدن بين الساحل الصومالي من القرن الأفريقي والساحل العربي اليمني إلى الشمال، وتعود ملكيتها إلى اليمن.

6.يقع أرخبيل فرسان السعودي

يقع على مشارف المضيق في النصف الجنوبي الشرقي من البحر الأحمر، ويتيح للسعودية فيها إمكانية وقدرات التحكم في سابلة المرور البحرية العابرة للبحر الاحمر.

المطلب الثاني: الوضع القانوني للملاحة في مضيق باب المندب وفق القانون الدولي

يعد المضيق حلقة وصل رئيسة بين مختلف البحار ويكون لها تأثير كبير في المواصلات الدولية ، واهمية المضيق تعتمد على مقدار استعماله وصلاحية المرور من خلاله ، وللمضايق اهمية استراتيجية وسياسية ، اذ يمكن ان توفر للدول الساحلية امكانية مراقبة مرور القوات المسلحة للدول الاجنبية عبر المضيق والتحكم في ذلك المرور، وكذلك التنافس للسيطرة على الدول المطلة على المضيق .

تعريف المضيق الدولي

المضيق لغة هو (ما ضاق من الاماكن والامور) (يونس ،2017:ص179)، والمضيق من الناحية الجغرافية هو ممر مائي طبيعي يوصل بين بحرين، وبذلك تتكون عناصر التعريف الجغرافي من (عبد الوهاب ، فارس،1989:ص201):

1.ان يكون جزءا من البحر غير متكون اصطناعيا.

2.ان يكون بعرض محدود يفصل قطاعين من الارض سواء اكان يفصل قارتين ام قارة وجزيرة ام جزيرتين.

3.ان يوصل بين جزئيين من البحار بغض النظر عن سعة تلك البحار.

وعلى ضوء هذه العناصر اختلف فقهاء القانون بإيجاد تعريف للمضيق ، وذلك لان المفهوم الجغرافي لا يتطابق مع مفهومه القانوني، لان طبيعة المياه التي يتكون منها المضيق او تلك التي تربط بينها امر ضروري لتحديد صفته. اذ يجب ان الا يزيد عرض المضيق عن ضعف عرض البحر الاقليمي للدولة ،فالمضيق الذي يزيد اتساعه عن ذلك العرض ويتوافر فيه جزء من البحر العالي على امتداده لا يعتبر من المضايق ولا ينطبق عليه نظامها ، وانما ينطبق عليه نظام البحر العالي ، شرط ان يكون ذلك الجزء صالحا للملاحة الامينة. الا ان محاولات رجال الفقه الدولي المزج بين عنصرين او اكثر من العناصر السابقة لوضع تعريف للمضايق يكون اشمل في معناه. وعليه فالمضايق، هي طرق مياه طبيعية تصل بين بحرين من البحار العامة، أو بين بحر داخلي وبحر من البحار العامة. غير أن هذه المساحات، وإن كانت جزءًا من البحار العامة؛ إلا أن وقوعها في إقليم دولة أو أكثر

يجعل لها أحكامًا خاصة تميزها عن البحار العامة، وتختلف هذه الأحكام تبعًا لاتساع المضيق أو ضيقه، وتختلف أيضًا تبعًا لما إذا كان المضيق يقع بتمامه في إقليم دولة واحدة، أو يفصل بين إقليمي دولتين، كما أن أحكام المضايق تختلف تبعًا لما إذا كان المضيق يصل بين بحرين من البحار العامة، أو أنه يصل بين بحر من البحار العامة وبحر داخلي (الغريري، 1998:ص11) ويمكن رد هذه الأحكام إلى ناحيتين رئيستين: السيادة الإقليمية على المضيق، وحرية الملاحة الدولية فيه.

أولاً: السيادة الإقليمية على المضيق: فإذا كان اتساع المضيق لا يزيد على ستة أميال وكان يفصل بين أراضي دولة واحدة؛ فإنه يعتبر جزءًا من إقليم تلك الدولة، خاضعًا لسيادتها. أما إذا كان المضيق لا يزيد على ستة أميال وكان يفصل بين إقليمي دولتين؛ فإنه يعتبر جزءًا من إقليميهما، وتكون لكل من هاتين الدولتين السيادة الإقليمية على النصف المواجه لشاطئها، وإذا كان اتساع المضيق يزيد على ستة أميال؛ فإنه يأخذ حكم البحار العامة، ولا تكون للدولة أو الدول التي تطل أقاليمها عليه السيادة إلا على مسافة ثلاثة أميال، وهي مسافة المياه الإقليمية أو البحر الساحلي.

ثانيًا : حرية الملاحة الدولية في المضيق: فإذا كان المضيق موصلاً بين بحر داخلي وبحر من البحار العامة، وكان خاضعًا لسيادة دولة أو دولتين؛ فليس ثمة التزام على تلك الدول بالسماح للسفن التابعة للدول الأخرى بالمرور في المضيق، وذلك لأن المضيق غذا لم يكن موصلاً بين بحرين من البحار العامة؛ فإنه لا يعتبر طريقًا من طرق المواصلات الدولية، وهذا لا ينطبق على المركز القانوني للمضايق الدولية والتي من بينها مضيق هرمز وباب المندب موضوع الدراسة، ومن ثم لا تتطلب ضرورات الملاحة الدولية فتحه للسفن التابعة لكافة الدول، وعلى العكس من ذلك: إذا كان المضيق موصلاً بين بحرين من البحار العامة؛ فإنه يعتبر طريقًا من طرق المواصلات الدولية تتمتع جميع السفن بحرية الملاحة فيه، ولو كان خاضعًا لسيادة دولة أو أكثر. وبعبارة أخرى تلتزم الدول التي لها السيادة الإقليمية على أحد المضايق الموصلة بين بحرين من البحار العامة (الوضع الغالب) (محمود،1983:ص18)، بالسماح للسفن الأجنبية بحرية المرور فيه. على أن هذا الالتزام لا ينفي حق الدولة صاحبة السيادة الإقليمية في فرض القواعد التي تتطلبها ضرورة المحافظة على المضيق وجعله صالحًا للملاحة، أو التي تقتضيها اعتبارات الأمن، وكذلك الترتيبات البوليسية والصحية المناسبة) (whatanan,1965,p417

نظرًا لأهمية المضايق الدولية؛ وُضِع نظامان للمرور فيهما:

الأول: هو نظام المرور البري ويشمل الملاحة عبر البحر الإقليمي لغرض الاجتياز فقط دون دخول المياه الداخلية أو زيارة ميناء تقع خارج المياه الداخلية أو التوجه من المياه الداخلية وإليها إلى ميناء آخر، وأن يكون المرور متواصلاً وسريعًا مع إمكان التوقف أو الرسو إذا كان هناك ما يستدعي ذلك. مثل القوة القاهرة أو إصلاح عطب طارئ، ويكون المرور بريًا إذا كان لا يضر بسلامة الدولة الساحلية أو بأمنها، وقد أُلزِمَت كافة السفن التي تمارس حق المرور البري أن تمتنع عن أي تهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد سيادة الدولة الساحلية، وتلتزم الدولة الساحلية بعدم فرض شروط على السفن الأجنبية يكون أثرها العملي حرمان تلك السفن من حق المرور البري أو تعطيل هذا الحق أو عرقلته بأي شكل من الأشكال عملاً بأحكام القانون الدولي (محمود،2008:ص164).

الثاني: هو نظام المرور العابر، ويعنى ممارسة حرية الملاحة أو التحليق لغرض واحد هو العبور المتواصل السريع في المضيق. وقد نصت المادة (38) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة

1982م، على أن: تتمتع جميع السفن والطائرات في المضايق المشار إليها في المادة 37 " المضايق المستخدمة للملاحة الدولية بين جزء من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة وجزء آخر من أعالي البحار أو منطقة اقتصادية خالصة " بحق المرور العابر الذي لا يجوز أن يعاق. غير أن ذلك لا يمنع المرور لغرض الدخول إلى دولة شاطئية على الخليج أو مغادرتها أو العودة منها، مع مراعاة شروط الدخول إلى تلك الدولة" (توفيق،1979:ص41) ، إلا أنه لا يجب أخذ هذا المنع على إطلاقه لأنه يؤدى إلى عرقلة الملاحة الدولية وذلك مخالف لروح النصوص القانونية المتعلقة (توفيق ،1983:ص81) ، وبذلك يُعد نظام المرور الحر (العابر) من الأنظمة التي استحدثتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982م، ولم يكن من الأنظمة الملاحية المعروفة من قبل (الحافظ،1964:ص143) ، والمرور العابر حق وليس رخصة، لذا لا تتوقف ممارسته على إرادة الدولة الساحلية، بل على العكس، يقع على تلك الدولة التزام بعدم عرقلته، وبالإعلان عن أي خطر يهدد الملاحة والطيران (الحاج حمود،م.س:176) .ويلاحظ في صدد السلطات التنظيمية للدولة المشاطئة للمضيق الدولي أنها محددة حصرًا بشكل لا يُفسح لها المجال بالتضييق من حق المرور العابر أو عرقلته بحجة تنظيم المرور أو مكافحة التلوث (الخطابي ،1992:ص139) ، ويبقى من اختصاص الدول المتشاطئة للمضايق تعيين ممرات بحرية للملاحة، وتقسيم حركة المرور إذا كان ذلك لازمًا لتعزيز سلامة السفن، وللدول المتشاطئة أيضًا فتح ممرات بحرية وإحداث تقسيمات جديدة أو استبدالها بشرط أن تكون متطابقة مع الأنظمة الدولية المقبولة عمومًا، وعليها قبل بدء التنفيذ إحالة مقترحاتها على المنظمة الدولية المعنية بذلك لاعتمادها، وهذا ما نصت عليه المادة 41/ 5 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982(اتفاقية البحار لعام 1982، المادة5/41) .

مضيق باب المندب:

يكتسب مضيق باب المندب أهميته من موقعه الجغرافي الذي يتبوأ بين الخليج العربي بثروته النفطية، والبحر الأحمر الذي يُعد أكبر طريق ملاحي تجوبه الشاحنات الضخمة الناقلة للبترول في أوروبا وأمريكا، كما أن 80 % من النفط العربي المصدر إلى الخارج ينساب عبره، ويمر منه أيضًا البترول الإيراني الذي يغطي احتياجات إسرائيل ويموّل مصانعها وتجارتها الخارجية، كما يعتبر واحدًا من أهم المحاور الاستراتيجية التي يدور حولها الصراع في الشرق الأوسط(علي ،1972:ص196) .

وبالعودة إلى المادة الثالثة من اتفاقية قانون البحار نجد أن اليمن قد اتخذت بالفعل قرارًا بتحديد اتساع بحرها الإقليمي باثني عشر ميلاً بحريًا ويتم قياس ذلك من خط الأساس لجزيرة بريم الواقعة في منتصف مضيق باب المندب، ومن المعروف أن هذا المدى يقع في الممر الرئيس في المضيق (ممر ميون) وهكذا يصبح مضيق باب المندب بأكمله مياهاً إقليمية لكل من اليمن وجيبوتي وأريتريا(صندل ،2011:ص136) ففي النظام العام للمضايق بأن المضيق الذي لا يزيد عرضه على 12 ميلاً بحريًا مضيقًا إقليميًا بلا خلاف، فإذا كان واقعًا برمته في أراضي دولة واحدة؛ فإنه يعتبر جزءًا من إقليمها.

أما إذا كان واقعًا بين دولتين؛ فإنه يعتبر جزءًا من إقليم الدولتين أو الدولة المحيطة به، وعند عدم الاتفاق يكون الحد الفاصل بينهما هو نقطة المنتصف، وبما أنه لا توجد أي اتفاقية بين الدول المطلة على مضيق باب المندب خاصة بتنظيم الملاحة فيه؛ فإننا سنحاول دراسة نظامه القانوني على ضوء القانون الدولي واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982م. أكدت الاتفاقية أنه باستثناء ما هو منصوص عليه في الجزء الرابع (لا تُرسم خطوط الأساس المستقيمة من المرتفعات التي تنحسر عنها المياه عند الجزر وإليها، ما لم تكن قد بنيت عليها منائر أو منشآت مماثلة تعلو دائمًا سطح البحر أو إلا في الحالات التي يكون بها مد خطوط الأساس من هذه المرتفعات وإليها قد حظي باعتراف دولي) (توفيق ،م.س:ص19) .تشكل المياه الواقعة على الجانب المواجه للبر

من خط الأساس المستقيم وفقًا للطريقة المبينة في المادة (7) إلى حصر مساحات مائية وجعلها مياهًا داخلية بعد أن كانت لا تعتبر كذلك من قبل، ينطبق على تلك المياه حق المرور البرى، كما هو منصوص عليه في هذه الاتفاقية، في حين أن المادة(15) من الاتفاقية توضح أن (حيث تكون سواحل دولتين متقابلة أو متلاصقة، لا يحق لأى من الدولتين، في حال عدم وجود اتفاق بينهما على خلاف ذلك، أن تمد بحرها الإقليمي إلى أبعد من الخط الوسط الذى تكون كل نقطة عليه متساوية في بُعدها عن أقرب النقاط على الخط الذى يقاس من عرض البحر الإقليمي لكل من الدولتين. غير أن هذا الحكم لا ينطبق حين يكون من الضروري بسبب سند تاريخي أو ظروف خاصة أخرى تعيين حدود البحر الإقليمي لكل من الدولتين بطريقة تخالف هذا الحكم)(الحاج حمود،م.س:ص65)، وفى التشريعات اليمنية أكدت المادة الاولى من القرار الجمهوري بالقانون رقم 37 لعام 1991م، بأنها (المياه التي تقع على الجانب الممتد نحو الإقليم القاري والجزري من الخط الذي يقاس ابتداءً منه البحر الإقليمي)

وعند تطبيقنا للأحكام القانونية الواردة أعلاه على النظام القانوني لمضيق باب المندب نجد أن المضيق والذي تقسمه جزيرة بريم إلى مضيقين هما:

-**المضيق الصغير**: وعرضه يتراوح ما بين (3-15) ميل بحري تقريبًا وطوله (3) أميال بحرية، وهو يقع برمته في البحر الإقليمي لليمن بين جزيرة بريم والساحل اليمنى، وهو صالح للملاحة، وللجمهورية اليمنية السيادة الكاملة عليه، فهي وحدها التي تنظم سير الملاحة وفقًا لتشريعاتها الوطنية.

-**المضيق الكبير**: الواقع بين جزيرة بريم والساحل الإفريقي والذي يبلغ عرضه عشرة أميال ونصف ميل بحري تقريبًا، وطوله (10) أميال، وتنظم اليمن حركة الملاحة فيه وفقًا لأحكام القانون الدولي والاتفاقيات الدولية المعقودة بهذا الشأن. وعلى هذا الأساس فإن عرض المضيق الكلي يتجاوز (12) ميلاً بحريًا، وبذلك يقع جزء منه في المياه الدولية، باعتبار أن اليمن قد حددت بحرها الإقليمي ب (12) ميلاً بحريًا(عبد الوهاب ، فارس، م.س:ص189).

وقد أكدت الاتفاقية على أن النظام الخاص بالمضايق لا يمس النظام القانوني للمياه الواقعة خارج البحار الإقليمية المطلة على المضيق بوصف تلك المياه مناطق اقتصادية خالصة أو من أعالي البحار المادة(35 ب)، كما أن عدم تأثر المياه الداخلية لأي دولة تكون خاضعة لسيادتها الأمر الذي يحتم عدم استخدامها رغمًا عنها إلا إذا أدى استخدام طريقة خطوط الأساس المستقيمة إلى جعل مساحات مائية مياهًا داخلية بعد أن كان لم تكن تعتبر كذلك من قبل (م 35 أ) ، في حين أن المادة(424) من القرار الجمهوري بالقانون رقم 15 لسنة 1994م، بشأن القانون البحري اليمني قد أكدت على أن (للجهة البحرية المختصة أن تتخذ الإجراءات القانونية السريعة والمناسبة في حالة انتهاك سفينة أجنبية للقوانين والأنظمة النافذة فيما يتعلق بسلامة الملاحة وتنظيم حركة المرور البحري في مضيق باب المندب) (اتفاقية قانون البحار لعام 1982، المادة 35). وكان من آثار الأزمة اليمنية التي بدأت في فبراير 2011م، أن أعلنت حكومة صنعاء ضبط سفينة شحن قادمة من إيران محملة بأسلحة ومتفجرات، بينها صواريخ "سام 2" و" سام 3" المضادة لطائرات بغرض إنزالها بصورة سرية في الشواطئ اليمنية، ثم تصاعدت الأحداث وسيطرت الحوثيون على المؤسسات الحكومية وعدة محافظات يمنية، وفى فبراير 2015 أصدروا إعلانًا دستوريًا نص على عزل الرئيس "هادى منصور" وتعطيل الدستور وتشكيل المجلس الثوري أو الرئاسي .

المبحث الثاني :الصراع السياسي في اليمن

يُعد الحوثيين حركة ذات بعد ديني- سياسي وبمرتكز عسكري ، مرت بمراحل رئيسية ، والتي بدأت عام 1990 من خلال انشاء منتدى الشباب المؤمن، وهي مرحلة البناء الثقافي والعقائدي وتعد المرحلة الاولى، واريد لهذا المنتدى ان يضطلع بتدريس المذهب الزيدي وشمل جملة من الانشطة التربوية والفكرية والسياسية ، والمقدمة لمنتسبي هذا التنظيم ، وتوفر هذه الانشطة كوادر بشرية تؤمن بالتوجهات الحوثية(الغريري،1998:ص16) ، اتسمت هذه المرحلة بعدم خروجها من اهدافها العلمية والتربوية والثقافية العامة ،ولا تبدو عليها اي اهداف سياسية او عسكرية .

المطلب الاول: مراحل الصراع السياسي للحوثيين في اليمن

اخذت حركة الحوثيين بالتوسع في المجتمع اليمني وخاصة بين الشباب نتيجة للسياسات والاخطاء التي وقعت بها القيادة السياسية في اليمن ،اذ لا يمكن وصف اليمن بالدولة المدنية ،كما توصف بها المجتمعات الغربية ، لان الدولة المدنية تكون قائمة على المؤسسات او انها تعتني بالعدالة الاجتماعية ،وهذا يتطلب احترام المؤهلات والكفاءات والعدالة والحرية والمساواة، فالمتتبع للأوضاع في دولة اليمن ابان حكم الرئيس علي عبدالله صالح ، اذ لم تكن تمتلك المؤهلات التي تؤهلها من خلال ضبط الحراك والتفاعلات السياسية والمجتمعية(زايد،1985:ص19). اذ سعت الحكومة اليمنية من خلال الرئيس علي عبدالله صالح بالسعي لاستمالة رئيس حركة الحوثيين بدر الدين الحوثي من خلال السماح له بالعودة لليمن ،وتقديم الدعم لمنتدى الشباب ، لكن الحوثيين قاموا بالسعي بإيصال رساله بانهم قوة لابد ان ينظر اليها بنظر الاعتبار في ترتيب الاوضاع الداخلية لليمن ، وذلك مشاركتهم في المناسبات للتأكيد بانهم حركة لها ثقلها الديني والسياسي .

وخير دليل على ثقلهم في المجتمع اليمني هو فشل الوساطات بين الحكومة اليمنية والحوثيين، مما اشعر الدولة بخروج الامر عن السيطرة بوجود مؤامرة مدبرة عقب احداث 11 ايلول2001،اذ لاحظ الرئيس علي عبدالله صالح ان السلفية اخذت بالازدياد كقوة لا يستهان بها باليمن، مما ادى لتقديم

الدعم لحسين بدر الحوثي من خلال اعادة احياء نشاط الزيدين في صعدة ،والسعي لاقناع السلفين

بمغادرة حزب التجمع السني للإصلاح(براون،2014:ص146).

بعد الغزو الامريكي للعراق عام 2003، قام حسين بدر الحوثي بمعارضته للرئيس علي عبدالله صالح واتهامه علنا بالعمالة لأمريكا واسرائيل، عندما قام الحوثيين برفع شعار(الموت لأمريكا والموت لإسرائيل ،اللعنة على اليهود ،النصر للإسلام) بوجه الرئيس صالح عند قيامة بأداء صلاة الجمعة في احد مساجد صعدة ، مما ادى لاعتقال (600) شخص من المصلين نتيجة لتصرفاتهم، برفعهم لهذه الشعارات لم تكن ضد امريكا بل كانت ضد الحكومة وخاصة الرئيس علي عبدالله صالح(صفي الدين،2016:48). لذا كان تأييد المجتمع اليمني للحوثيين ونقمتهم على الحكومة ، الفرصة المناسبة لحسين الحوثي في خطاباته للتأكيد على حالات الفقر والبؤس الذي تعاني منه صعدة ، من غياب المدارس والمستشفيات والوعود الكثيرة التي تطلقها الحكومة ، والتي لا تنفذ منها اي شيء، فيما الخدمات التي قدمها الحوثيين من خلال تبني المشاريع المهمة التي تمس حياة المواطنين، كإيصال الماء والكهرباء، التي انشئت في صعدة ، مما زادت من شعبية وتأييد للحوثيين واعتبارهم كقوة حقيقة ترعى مصالح المجتمع اليمني.

ان المتتبع للشأن الداخلي لليمن يلاحظ ان الخطاب الذي تبناه حسين الحوثي بعمالة الدول العربية لأمريكا واليهود ،الا تأكيد على الهجوم للرئيس علي عبدالله صالح ، وقيام الرئيس صالح بدعم للسلفين

وتعينهم في مساجد صعدة بدلا عن ائمة المساجد من اتباع حسين الحوثي من جهة ، وايقاف رواتب المدرسين المشاركين في الانشطة التي ينظمها حسين الحوثي .

ان عمليات الاعتقال للمتظاهرين من الطلاب في عام 2014 من المؤيدين لحركة الحوثيين ، وتوجيه الاتهام الى حسين الحوثي لغرض اعتقاله وذلك بالسعي للانقلاب على النظام الجمهوري واعادة الامامة الزيدية (عليه،2016:ص10).

وبناءا على هذا الموقف وجد الرئيس صالح نفسه ملزما بضرورة القضاء على حسين الحوثي وانصاره وتصفيتهم ، محاولة منه لإشغال والهاء حلفائه من خلال زجهم بحرب مع الحوثين ، مستغلا ورقة الارهاب واتهام حسين الحوثي بتلقيه الدعم الخارجي لبناء قاعدة دعم على اساس العداء لسياسة الولايات المتحدة الامريكية(العلي،2010:ص123).

ان الصراع بين الرئيس علي عبدالله صالح وحسين الحوثي بدء واضحا من خلال اصراره على ضرب اية شرعية يبتغيها حسين الحوثي من خلال توجيه الاتهام بسعيه لأسقاط الجمهورية واعلان نفسه اماما، كما اتهم الحوثيين بتخزينهم للسلاح ، ان هذه الاجراءات محاولة منه لكسب التأييد الشعبي بما تقوم به حكومته بحماية النظام الجمهوري والدستور ،وذلك بردع الخارجين عن القانون(المجموعة الدولية ،2014:ص7). على ضوء الاجراءات التي اتخذها الرئيس صالح بإصداره امر لمحافظ صعدة، بأطلاق سراح الطلاب المؤيدين لحركة الحوثيين ، من الذين سجنوا لترديدهم للشعارات التي يحملها الحوثيين، لذا ادعوا بان حسين الحوثي لم يخرج عن القانون لكونه كان يمارس حقاً مكفولا له بقوة القانون والدستور اليمني(طه،2014:ص7).

ان المتتبع للأحداث السياسية في اليمن يلاحظ تحول التنظيم من الدعوى الفكرية والمناظرات بين علماء الزيدية وطلاب معهد اليمني السني (اندماج) ،الى حمل السلاح بزعم الاستعداد للدفاع عن اليمن ضد التدخل الامريكي المحتمل، مع وجود سوق مفتوح للسلاح الخفيف والمتوسط ، اذ لم

يجد الحوثيين صعوبة بالحصول على السلاح او التدريب عليه. بناءا على توفر الاسلحة والتدريب عليها وتوسع الخلاف بين قادة الحركة الحوثين والحكومة اليمنية لذا نشبت معارك بين الجيش اليمني والتنظيم على النحو الاتي (دنكوش،2013:ص312):

-معركة في حزيران 2004.

-معركة في اذار 2005.

-معركة في تشرين الاول2005.

-معركة في كانون الثاني 2007.

-معركة في اذار 2008.

-معركة في اب 2009.

-واخيرا معركة في اذار 2014، ومن نتائج هذه المعركة تقدم الحوثيين واصبحوا يبعدون عن العاصمة صنعاء 50 كيلومتر ، وهذا اعطى لهم زخما بالزحف الى مداخل العاصمة وتهجير ال الاحمر (التي تعد من اكبر القبائل المساندة للرئيس صالح)، وبذلك تكون موازيين القوى قد تغيرت لمصلحة الحوثيين من خلال اسقاط جزء كبير من هيبة الدولة .

على ضوء المعارك التي يخوضها الحوثيون وتحقيقهم للانتصارات، يكونوا اكثر قوة وتماسك وتأهب ،ونفوذ اكبر ومساحة اوسع من الاراضي ، التي مهدت وبسطت سيطرتهم على اخر معقل

للدولة في دماج ، وهذا ادى لعلو شانهم ودورهم في اليمن .

المطلب الثاني : دور الحوثيين في الصراع اليمني

على ضوء الصراع الداخلي في اليمن واحتدامه بين الفرقاء ، مما ادى لتزايد واضح في انهيار الدولة ومؤسساتها ، مما ادى لاتساع الانقسامات بين المكونات السياسية والاجتماعية ، نتيجة ما تحتويه من تراكمات للمشاكل مع غياب الحل ، بالرغم من وجود بعض المبادرات لتسوية الخلافات الداخلية والخارجية ، الا انه لم تجد طريقها للتنفيذ ولم تسفر الى التهدئة ، كما لم تمنع الحوثيين من السيطرة على المناطق الشمالية وامتدادها للعاصمة صنعاء ،لان المبادرات التي تم طرحها لم تسهم في ايجاد حل للازمة اليمنية ، بل بالعكس ادت الى توسع الفوضى وتدخل الدول الاقليمية في المنطقة ، اذ تعتبر السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة ان امن اليمن من امنها ، وايران من الجهة الاخرى(مجموعة الباحثين ، 2014:ص6). اذ يعد الحوثيون الطرف الرئيسي في الصراع الدائر في اليمن ، بعد الحراك الشعبي الذي حدث ونجم عنه الاستيلاء على السلطة ، بعد تعطيل التوافقات الناجمة عن التسوية السياسية في عام 2011 ، ان امتلاك الحوثيين لقوتهم ومصدرها ، وذلك للأسباب التالية: من نزعتهم العسكرية ، وتنظيمهم الشمولي ، وقيادتهم المركزية وايديولوجيتهم الصارمة ، كذلك الفراغ السياسي الناتج عن انقسام الطبقة السياسية اليمنية. لذا اتسمت هذه الحرب بصراع طائفي لن ينتهي بسبب غياب الدولة ومؤسساتها، وعدم قدرة اي من الاطراف السيطرة على اوضاع البلاد، كما انهيار المؤسسة العسكرية اليمنية تعد من اهم الاسباب الرئيسية التي اعطت للحوثيين مبررا بوصفها بحرب بين الشمال والجنوب. اكتسب الحوثيون دعماً سياسيا لانهم يوفرون الامن والعدالة في مناطق احبطها لوقت طويل عدم استعداد الدولة لتامين ذلك ،فقد تمكن الحوثيون من الانتشار في الجوف بسبب ما يوفرونه من الامن للمناطق التي يسيطرون عليها ، ويعملون بنزاهة مع الناس لتلبيتهم لمتطلباتهم ، وكذلك قيامهم بحل المشاكل بين الناس وانهاء مشكلة الثأر ،اذا توفير الامن وقضايا الثأر من اهم المشاكل التي لم تستطيع الحكومة من توفيرها لليمنين(ابو عايد،م.س :ص56). كان من نتيجة هذه الحرب وما تتضمنه من خطف واشتباكات بين الطرفين المتنازعين الى تأجيج النزاعات الانفصالية ، لتكون اليمن دولة فاشلة ، اذ القتال في الشمال يكون تأثيره اكثر لألحاق الضرر بالقوات المسلحة، لما يمتاز به الحوثيين من قدرة عالية من التحصينات قياساً للقتال في الجنوب ، كما للطبيعة الجغرافية الصعبة اكبر الاثر في القتال، وبذلك تكون من اهم سمات الصراع لعدم قدرة اي من الاطراف المتنازعة من حسم الامور لصالحها(ابو حسين، 2016:ص166).على ضوء الاوضاع وانعدام سيطرة الدولة استطاع الحوثيون من بسط نفوذهم يوما بعد يوم واجتذاب انصار يثمنون قدرة الحركة على توفير الخدمات الاساسية للشعب اليمني ، الا ان خصوم الحوثيون يزعمون بان الاساليب التي يقوم بها الحوثيون غير عادلة ، والحركة لا تظهر اي قدر من التسامح وانها تهاجم وتسجن اعدائها(المقداد،2013:ص456). نتيجة للصراع الدائر بين الحكومة التي تدعي بالشرعية والحوثيين ،والتي الجات الحومية لطلب العون من التحالف الذي قادته السعودية والامارات ، اذ استطاع التحالف

الحصول على تأييد دولي لضرب الحوثيين، وجعل الامدادات التي تصل للحوثيين من السلاح من ايران شبه مستحيلة، لكن استطاع الحوثيين من امتلاك كميات كبيرة من الاسلحة والذخيرة التي تم الاستيلاء عليها من الجيش ، وما تم امدادهم من ايران في الاعوام السابقة، مما يجعل قدرة الحوثيين على المقاومة والصمود في هذا الصراع (مؤمن ،2016:ص113). نتيجة للصمود والمقاومة التي ابداها الحوثيون خلال الحرب مع القوات الحكومية، مما اضطر الطرفين الحكومة والحوثيون باللجوء للتفاوض ، ومحاولة كل طرف من فرض ارادته على الطرف الاخر، لذا عدم تمكن احد الاطراف من حسم الصراع لصالحه ادخل اليمن في حرب ممتدة ، تشابكت فيها تعقيدات الوضع الداخلي مع وجود الاستقطابات الاقليمية ، وان ادارة الحرب واستراتيجيتها ليست سهلة واستمرارها لا تقود الى حل عسكري للازمة ، وستتخذ الحرب اشكالا مختلفة(مؤمن، م.س:ص116).

ووفقا لهذا المشهد فان الحوثيين سوف يكونون الطرف الاكثر اهمية في المعادلات السياسية الداخلية ، كونهم الاقوى من الناحية العسكرية عن بقية الاطراف ،الا انهم يبقى موقفهم محكوم بطبيعة الدعم المقدم اليهم من ايران من جهة والدعم السعودي للحكومة اليمنية من جهة اخرى ،فهما اكثر مؤثر اقليمي دولي لكونهما اللاعبان الرئيسيان في الساحة اليمنية ، امام هذه الوقائع لابد من خفض سقف التفاؤل او عد اي اتفاق يتم بين اطراف النزاع هو مجرد استراحة محارب يتمكن عن طريقها الطرفان اعادة ترتيب اوراقهما لجولة جديدة من الصراع .

مما تقدم فان الصراع القائم في اليمن سيكون له تأثير ، لكون المنطقة ذات اهمية دولية وتأثير في الملاحة الدولية لكون مضيق باب المندب يعد من اهم الممرات البحرية المهمة ، لذا على المجتمع الدولي بأخذ دوره بحل النزاع وحث الدول التي تدعم اطراف النزاع للجلوس للتفاوض وحل المشكلة لكون الممر الملاحي اليوم له اثر في الملاحة لربط اوربا بأستراليا ودول جنوب اسيا مرورا بقناة السويس.

الخاتمة

من خلال البحث تم التوصل لاهم الاستنتاجات والتوصيات على النحو الاتي:

الاستنتاجات

1.تمتاز اليمن بالموقع الاستراتيجي المتحكم على اهم الممرات المائية العالمية التي تعد حلقة الوصل بين البحر الاحمر والمحيط الهندي عبر مضيق باب المندب.

2. لا زالت تلعب دورا مهما وحساسا في نقل السلع الاستراتيجية (البترول) الذي تمتلكه الدول العربية

المجاورة لليمن مثل المملكة العربية السعودية ودول الخليج والعراق التي تصدر انتاجها الى اوربا مرورا بقناة السويس عبر مضيق باب المندب.

3. هناك قوتان مؤثرتان على الصراع السياسي في اليمن هما كل من السعودية وايران.

4. قيام السعودية بتشكيل تحالف دولي للتأثير على القرار اليمني والذي يعد صراع داخلي بين الحكومة اليمنية والحوثيين ، اذ اخذ الصراع الحالي في اليمن بعدا طائفيا بين ابناء الشعب اليمني الواحد عبر التاريخ.

5. شعور الحوثيين بالتهميش من قبل الحكومة اليمنية بالرغم منهم يشكلون قوة تمثل نصف المجتمع اليمني.

6. لم يكن للأمم المتحدة دورا في حل النزاع الدائر في اليمن ومن خلال الضغط على الدول المؤثرة في هذا الصراع.

التوصيات

1.يجب على الدول العربية والافريقية المجاورة لمياه البحر الاحمر ان تعي ما يدور حولها من مؤامرات حتى تقي نفسها من الضياع اضافة الى المحافظة على امن البحر الاحمر وخاصة مضيق باب المندب.

2. يجب الحفاظ على امن مضيق باب المندب امام الملاحة الدولية لكونها حلقة الوصل بين استراليا واوربا مرورا بقناة السويس عبر البحر الاحمر.

3.يجب ان يقتنع طرفا الصراع الاقليمي (السعودية وايران) بان هذه الحرب ليس من مصلحتهم ، واعطاء السعودية فرصة للحفاظ على ماء الوجه ، لكون الخلافات السياسية فيما بينهما لا تعد اليمن هي ساحة لحل هذا الخلاف.

4.لايمكن خلق قدما في انها الصراع بين الحوثيين والحكومة اليمنية الا اذا تم انهاء الاقتتال الحالي، والبدء في ذلك بإيجاد قاعدة تنفيذ متزامنة ومشتركة لاتفاق سلام مقترح .

5. من اجل التأكيد على حسن النوايا بين طرفي النزاع القيام بالانسحاب التدريجي للحوثيين في الجنوب وفي نفس الوقت وقف الحصار المتعلق بالشحن .

6. على الحكومة اليمنية والحوثيين الجلوس للمفاوضات برعاية الامم المتحدة كطرف محايد للصراع ، وقناعة الاطراف بالالتزام بقرارات الامم المتحدة، خدمتا لوحدة الشعب اليمني.

المصادر

[1]احمد زايد ،الدولة والعالم الثالث رؤية سيسولوجية ،القاهرة ،دار الثقافة ،1985.
[2]احمد عليبة ،انهيار الدولة ..اليمن من الصراع الدولة القبيلة الى صراع الدولة المليشيا، مصر ،المركز العربي للبحوث والدراسات،2016.
[3]انور مؤمن، السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز ،مجلة ابحاث استراتيجية ،بغداد، العدد12، 2016.
[4]جواد صندل ، الحركة الحوثية ،دراسة في الجغرافية والسياسة ، مجلة ديالى ، العدد49 ،2011.
[5]جمال الدين ابو حسين ،تنظيم انصار (الحوثيون)تكوينه المذهبي ومعاركة السياسية ،مجلة السياسة الدولية ،مؤسسة الاهرام ،2016.
[6]حسن الخطابي ، حق المطاردة في البحر العالي ، دراسة على ضوء اتفاقية الامم المتحدة لقانون البحار1982،المغرب ، كلية الحقوق ،1992.
[7]حسين صفي الدين ،ربيع اليمن التحديات والتغير والتحديث، بيروت، دار التوفيق ،2012.
[8]حسين علي ،اليمن والبحر الاحمر ، بيروت 1972.
[9]عبد العباس الغريري واخرون، جغرافية اليمن ، اليمن ،المكتبة المركزية،1998.
[10]عبد الزهرة شلش العتابي، الجغرافية السياسية لمضيق باب المندب ،جامعة المستنصرية ،كلية التربية الاساسية ،العدد52، 2008.
[11] عبدالمنعم عبد الوهاب و. صبري فارس ، الجغرافية السياسية ،بيت الحكمة ، بغداد،1989.
[12]عماد صلاح يونس، الحدود الدولية في الوطن العربي،ط1 ،القاهرة، دار الكتب،2017.

[13]عايدة العلي ،الحوثيين في اليمن بين السياسة والواقع، بيروت ،بيسان للنشر والتوزيع،2010.
[14]محمد احمد المقداد تاثير المتغيرات الداخلية والخارجية ،مجلة دراسات العلوم الانسانية ،الجامعة الاردنية ،العدد2، 2013.
[15]محمد الحاج حمود، القانون لدولي للبحار ، عمان، دار الثقافة ،2008.
[16]محمد كنوش الشرعة ،اشكالية التحولات السياسية في اليمن :الفرص والتحديات 1990-2012،الاردن،جامعة ال البيت،2013.
[17]محمود الحافظ ، مبادئ القانون الدولي ، القاهرة ، 1964.
[18]محمود توفيق، البحر الاحمر في الاستراتيجية الدولية ، مجلة السياسة ، العدد57، القاهرة ،1979.
[19]محمود توفيق ، المدخل الجنوبي للبحر الاحمر ، دراسة جغرافية السياسية والجيوبولتكس ، الرياض ،1983.
[20]محمود طه تقرير اخباري منشور في صحيفة الناس العدد437.
[21] مجموعة باحثين، الحوثيين في اليمن ،الامارات العربية ،مركز المسبار للدراسات والبحوث،2010.
[22] مجموعة الدولية لمعالجة الازمات ، الحوثيين من صعدة الى صنعاء ،2014.
[23] رؤوف سليمان ابو عابد، الحوثيون الدور والموقع في لعبة التوازنات الاقلمية-الدولية.
[24]المادة(35) من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982
[25]المادة 41/ 5 من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لسنة 1982
[26]ناتان براون ،بين الدين والسياسة ،ترجمة عمر ضمراوي ،بيروت، مؤسسة كارنغي ،2014.
[27].Whatenan M Digest of International law vol.4 1965.p417

Sources

[1] Ahmed Zayed, The State and the Third World, A Sissological Vision, Cairo, Dar Al Thaqafa, 1985.
[2] Ahmed Aliba, The Collapse of the State ... Yemen From the Tribal State Conflict to the Militia State Conflict, Egypt, Arab Center for Research and Studies, 2016.
(3) Anwar Moamen, Saudi Foreign Policy during the Era of King Salman bin Abdulaziz, Strategic Research Journal, Baghdad, Issue 12, 2016.
[4] Jawad Sandal, The Houthi Movement, A Study in Geography and Politics, Diyala Journal, Issue 49, 2011.
(5) Jamal al-Din Abu Hussein, Ansar (Houthi) organization of its sectarian formation and political battle, Al-Siyasa Al-Dawlia Journal, Al-Ahram Foundation, 2016.
[6] Hassan Al-Khattabi, The Right to Pursuit in the High Sea, a study in light of the 1982 United Nations Convention on the Law of the Sea, Morocco, Faculty of Law, 1992.
[7] Hussein Safi al-Din, Spring of Yemen, Challenges, Change and Modernization, Beirut, Dar Al-Tawfiq, 2012.
[8] Hussein Ali, Yemen and the Red Sea, Beirut 1972.
[9] Abd al-Abbas al-Ghariri and others, The Geography of Yemen, Yemen, Central Library, 1998. 25
[10] Abd al-Zahra Shalash al-Attabi, Political Geography of Bab al-Mandab Strait, Al-Mustansiriya University, College of Basic Education, Issue 52, 2008.
[11] Abdel-Moneim Abdel-Wahab and. Sabri Fares, Political Geography, House of Wisdom, Baghdad, 1989.
[12] Imad Salah Younis, The International Borders in the Arab World, 1st Edition, Cairo, Dar Al Kutub, 2017.
[13] Aida Al-Ali, The Houthis in Yemen: Between Politics and Reality, Beirut, Baysan for Publishing and Distribution, 2010.

[14] Muhammad Ahmad Al-Miqdad, The Effect of Internal and External Changes, Journal of Human Sciences Studies, University of Jordan, Issue 2, 2013.
[15] Muhammad al-Hajj Hammoud, The International Law of the Sea, Amman, House of Culture, 2008.
[16] Muhammad Kanoush Al-Shara'a, The Problematic Political Transitions in Yemen: Opportunities and Challenges 1990-2012, Jordan, Al-Bayt University, 2013.
[17] Mahmoud Al-Hafiz, Principles of International Law, Cairo, 1964.
[18] Mahmoud Tawfiq, The Red Sea in International Strategy, Politics Journal, Issue 57, Cairo, 1979.
[19] Mahmoud Tawfiq, the southern entrance to the Red Sea, a geopolitics and geopolitics study, Riyadh, 1983.
[20] Mahmoud Taha is a news report published in Al-Nas Newspaper, Issue No. 437.
[21] Raouf Suleiman Abu Abed, The Houthis, the Role and the Position in the Game of Regional-International Balances.
[22] A group of researchers, the Houthis in Yemen, the United Arab Emirates, Al-Mesbar Center for Studies and Research, 2010.
[23] International Crisis Group, Houthis from Saada to Sanaa, 2014.
[24] Article (35) of the United Nations Convention on the Law of the Sea of 1982
[25] Article 41/5 of the United Nations Convention on the Law of the Sea of 1982
[26] Natan Brown, Between Religion and Politics, translated by Omar Damrawi, Beirut, Carnegie Endowment, 2014.
27] Whatenan M Digest of International Law vol. 4 1965.p417.[